المشهد العربي
07/10/11

مع

محمد الصبار
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

ضد

عبد الإله بنكيران
الأمين العام لحزب العدالة والتنمية

مواجهة

واجهتهما: بشرى الضوو

أثار الإعلان عن التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان جدلا واسعا لدى هيئات مدنية وسياسية وصفت عدم تمثيلها داخله بـ«الإقصاء المنهج».
حزب العدالة والتنمية كان سباقا إلى رفع راية الاحتجاج في وجه المجلس، وتوجيه انتقادات شديدة للمعايير المعتمدة في التشكيلة، واصفا إياها بـ«غير الرشيدة»
«المشهد» تواجه في هذا العدد كلا من عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب المصباح، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول الموضوع.

«ليست هناك تمثيلية حزبية في المجلس»

«حزبنا أقصي بمنطق «شميشة»»

المجلس الوطني لحقوق الإنسان.. حروب التشكيلة

Revue de Presse du Co

المشهد المغربي
07/10/11

كيف استقبلتم الجدل الذي أثارته التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

هذا الجدل يبرز بالملموس أهمية مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورغبة عدد من الجمعيات، وهيئات المجتمع المدني في أن تتمثل داخل المجلس الوطني.

ما هي المعايير التي اعتمدتموها في تشكيل المجلس؟

المعايير راعت التنوع الاجتماعي، والتعدد الفكري، وتنوع التخصصات حتى يكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجلسا في مستوى انتظارات الحركة الحقوقية والنسيج المدني المغربي.

بنكيران وصف هذا التنوع بـ« منطق شميشة في إعداد الأطباق »، مؤكدا أن هناك « إقصاء مقصودا » لحزبه من التشكيلة، فما ردك؟

ليعلم الجميع أنه ليست هناك تمثيلية حزبية في المجلس، وهذا هو الجديد الذي جاء به الظهير، وبالتالي، فإنه لا يمكن الحديث عن إقصاء أي تيار سياسي من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تمثل فيه، فقط، جمعيات أو هيئات المجتمع المدني وبعض الهيئات، التي نص عليها الظهير، كالمجلس الأعلى للعلماء، والودادية الحسنية للقضاة، والغرفة الأولى والغرفة الثانية. لكل هذه الأسباب، يمكن القول إنه لا يمكن إرضاء الجميع، بل سيكون من باب الاستحالة ذلك، لا يستقيم الحديث عن الإقصاء إلا إذا تبين أن المجلس يرفض التعامل مع منظمات وهيئات بعينها، لكننا سنبقى منفتحين، دوما، على كافة المكونات الحقوقية، وهيئات المجتمع المدني، وكل الفعاليات التي يمكن أن تلعب أدوارا مهمة ونوعية داخل المجلس.

لكن، لماذا جرى استبعاد الأحزاب السياسية من هذه التشكيلة؟

لأن المكان الطبيعي لهؤلاء الفاعلين السياسيين هو ذاك الذي يدور بداخله الصراع السياسي، داخل المؤسسات ذات الطابع السياسي كالبرلمان بغرفتيه.

لكن، التشكيلة الجديدة للمجلس تضم برلمانيين عن الغرفتين ممثلين لأحزاب سياسية معينة، فكيف تؤكد أن الهيئات السياسية غير ممثلة في المجلس؟

عبد الواحد الراضي، رئيس الغرفة الأولى، اقترح نائبتين برلمانيتين بصفتهما البرلمانية لا بصفتهما ممثلتين لتيار سياسي معين، ثم إن الظهير الجديد تحدث عن برلمانيين، ولم يتحدث عن أحزاب سياسية تمثل الأغلبية، وأخرى تمثل المعارضة.

أعتقد أن تمثيلية البرلمانيتين في المجلس ستكون قناة تمرر، من خلالها، كل رسائل نواب الأمة للمجلس الوطني للحقوق الإنسان، وبما أن حزب العدالة والتنمية ممثل في البرلمان وله فريق فبإمكانه، طبعا، أن يثير عددا من قضايا حقوق الإنسان.

بإمكان العدالة والتنمية إثارة قضايا حقوقية حتى لو لم يكن ممثلا بالمجلس

Revue de presse

ما الذي دفعكم للاحتجاج على التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

نحن نتأسف على إقصاء حزبنا من التشكيلة، ولا نحتج.. نحن نتأسف كثيرا على حصول ذلك، ثم لماذا سنحتج؟ مالنا معطلين وكنحتجو باش نسعاو خدمة؟.. هذا استهتار أن يقصى تيار سياسي بهذه الطريقة.. هذه الأمور تقرأ سياسيا، وكل القراءات تؤكد أن هناك تهميشا مقصودا يجعل شريحة من المواطنين تشعر أنها غير مرغوب فيها.. فلينتبهوا وليعلموا أن هناك مراقبين سيقرأون في ذلك قراءات عديدة، وسيقولون «ماكايناش الديمقراطية»، خصوصا بعد تعيين أشخاص مجاهيل وإقصاء آخرين معروف عنهم مواقفهم الدفاعية عن حقوق الإنسان.

لكن هناك من داخل المجلس، من يبرر ذلك بما أسماه «رغبة في تنويع التشكيلة والانفتاح على تيارات وهيئات جديدة.

مادام أنهم يريدون التنوع، فهذا يعني أنهم يعملون بـ«منطق شميشة» لا بمنطق الدولة، الذي من المفروض أن يؤسس على المصداقية، كما هو منصوص عليه في القوانين.. شميشة، وحدها من تحرص على التنويع في الأطباق.. حزبنا أقصي بمنطق شميشة.. فإذا كانوا يؤكدون ذلك، لماذا لم تتغير وجوه أخرى حاضرة في المجلس الأعلى للتعليم، ومؤسسات أخرى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لماذا تتكرر هذه الوجوه في كل مرة؟

لكن، هناك من يؤكد، أيضا، أنه لو كان الأمر يتعلق بإقصاء لما كان مصطفى الرميد ممثلا في التشكيلة السابقة للمجلس؟

لكننا اقترحنا عليهم 3 آخرين، كعبد العالي حامي الدين، كما كان بإمكانهم أن يختاروا أعضاء من حزبنا داخل البرلمان. الغريب في الأمر أن التشكيلة الجديدة للمجلس تضم ممثلين عن أحزاب سياسية بمقعدين، فقط، داخل البرلمان.

وما هي الخطوة التي تعتزمون القيام بها مستقبلا؟

لن نقدم على أية خطوة.. Tant pis pour eux.. «مالنا احنا إلى مادخلناش للمجلس الوطني لحقوق الإنسان آش غادي يوقع كاع في ملك الله؟»، هم من سيحرمون من تمثيلية حزب سياسي، وعليهم تحمل العواقب السياسية لذلك، مادام أنه بات واضحا للجميع أن كيفية تشكيل المجلس ليست رشيدة.

مالنا احنا إلى مادخلناش للمجلس الوطني لحقوق الإنسان آش غادي يوقع كاع في ملك الله؟

Revue de Presse